و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية

The reality of small and medium enterprises in the food industry

شطارة نبيلة
جامعة الجزائر03
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
chetara.nabila@univ-alger3.dz

لبرش سارة
جامعة الجزائر03
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
Labreche.sara@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2019/06/30 تاريخ القبول: 2020/08/16 تاريخ النشر:2020/09/18

الملخص:

لقد أصبح من الظواهر التي تطبع البنيات الاقتصادية العالمية، الاهتمام بتطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع اقامتها، لاعتبارها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، فالمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة والواقع التطبيقي في مختلف بلدان العالم، يظهر أن هذا القطاع يمثل قطاعا هاما يتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة ليصبح اقتصادا قويا ومتينا. وعليه سوف ترتكز ورقتنا البحثية إلى تسليط الضوء على واقع وعلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بأحد أهم فروع الصناعات التحويلية ألا وهو الصناعات الغذائية، وإبراز دورها وأهميتها في تنمية الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعات التحويلية، الصناعات الغذائية، الاقتصاد الوطني.

ABSTRACT:

Interest in the development and support of small and medium-sized enterprises and their creation has become one of the phenomena that characterizes global economic structures, since they are considered as the most important tributaries of economic and social development in countries in general. , and developing countries in particular. Indeed, this sector represents an important segment centered and integrated with the rest of the economic sectors in a combination of development aimed at improving mainly the national economy of a country in order to become a strong and solid economy. As a result, the research on our paper will be based on the reality and the relationship of small and medium-sized Algerian companies with the most important branches of the manufacturing industry, namely the food industry, and also to highlight its role and its importance in the development of the national economy.

Key words: small and medium enterprises, manufacturing, food industry, national economy**.**

Jel classification code: L66, O14

المقدمة

يتجه الواقع العالمي في ظل المتغيرات الحالية بشكل ملموس نحو الاهتمام ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الم ص م) نظرا لدورها الأساسي في التنمية الاجتماعية، كما أنها تعتبر من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة، ويبرز هذا الدور من خلال انتشارها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة الصناعية منها، لما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار والتعرف على أحوال السوق وقربها من المتعاملين معها وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعتبر بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى وغير ذلك من المزايا.

والجزائر كذلك أولت اهتمام واضح بالم ص م، باعتبار المكانة التي تأمل أن تحتلها كمحرك لخلق الثروة خارج المحروقات، وإحداث مناصب شغل دائمة، خاصة في القطاع الصناعي بشكل عام وفرع الصناعات الغذائية بشكل خاص، حيث يعرف هذا الفرع تطور

مستمر وذلك لإدراك المتعاملين الاقتصاديين أهميته نظرا لحجم السوق الجزائري، بسبب الزيادة في النمط الاستهلاكي الغذائي وتعدد رغبات المستهلكين واحتياجاتهم للمنتجات الغذائية المصنعة.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية؟ وما مدى مساهمتها في تنمية هذا الاقتصاد الوطني؟

أهداف البحث: وتكمن أهداف البحث فيما يلي:

- التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التطرق إلى ماهية الصناعات الغذائية وأهميتها وإبراز علاقتها بالقطاعات الاقتصادية؛
- استخلاص العلاقة الموجودة بين الم ص م وقطاع الصناعات الغذائية.

ولمعالجة هذه الإشكالية قسمنا هذه المداخلة إلى جزئيين جزء نظري: يشمل محورين البداية كانت مع الم ص م، ثم دراسة أهم الجوانب المرتبطة بقطاع الصناعات الغذائية، وجزء تطبيقي تم من خلاله دراسة واقع الم ص م بالصناعات الغذائية وأهميتها على الاقتصاد الوطني، بالاعتماد على احصائيات القطاعين.

أولا، الجانب النظري للدراسة:

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تشكل الم ص م مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، حيث أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات والدفع في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والدولي.

1.1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد تعريف موحد وشامل للم ص م وهذا راجع لاختلاف البيئة الاقتصادية المتواجدة فيها واختلاف المعايير المستخدمة لتحديد ماهيتها، وعليه سنكتفي في هذه الدراسة على تعريف المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] الذي ألغى من خلاله القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث هدف المشرع من خلال هذين القانونين إلى تعريف هذه المؤسسات وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة،[2] وركز على معياري: عدد العمال والمعيار المالي (رقم الأعمال ومجموع الميزانية السنوية) إضافة لمعيار الاستقلالية، حيث: يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية، التي تقوم بإنتاج السلع أو/والخدمات، التي تشغل من 1 إلى 250 عامل ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 04 ملايير دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية (01) مليار دينار جزائري، وتستوفي معيار الاستقلالية المالية أي لا يكون بنسبة 25% من رأسمالها مملوكة من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى،[3] وبهذا اعتمد المشرع على نفس المعايير التي أخذها الاتحاد الأوروبي.

الجدول 1: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

نوع المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الميزانية السنوية	استقلالية المؤسسة
الصغيرة جدا	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون دينار جزائري	لا تتجاوز 20 مليون دينار جزائري	لا يكون بنسبة 25% من رأسمالها مملوكة من قبل مؤسسة أو مجموعة من
الصغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري	لا تتجاوز 200 مليون دينار جزائري	

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 02 الصادرة في 11 جانفي 2017

[2] المادة الأولى من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نفس المرجع أعلاه.

[3] المادة 05 من القانون رقم 17-02، مرجع سبق ذكره.

المتوسطة	من 50 إلى 249	400 مليون و4 ملايير دينار جزائري	200 مليون و1 مليار دينار جزائري	مؤسسات أخرى

المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على المواد رقم 08، 09 و10 من القانون رقم 17-02، مرجع سبق ذكره.

1.1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز الم ص م بمجموعة من الخصائص تجعلها تتميز عن المؤسسات الكبيرة، منها إيجابية وأخرى سلبية نلخصها في النقاط التالية:

1.2.1. الخصائص الإيجابية:

- **سهولة الإنشاء:** تستمد الم ص م عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل؛[4]
- **مرونة التنظيم:** تتصف الم ص م بمرونة أكبر مقارنة مع المؤسسات الكبيرة وذلك لتكيفها مع محيطها بشكل أسرع، كما أنها تقوم على أساس الإنتاج بدفعات صغيرة بناء على الطلب وبالتالي فهي تكملة لأنشطة المؤسسات الكبيرة [5]، حيث تعمل على دعمها من خلال نشاطها في مجال المقاولة الباطنية؛[6]
- **انخفاض مستويات معامل رأس المال:** تستخدم الم ص م تكنولوجيا بسيطة وأقل كثافة لرأس المال، ذلك بسبب تخصصها في عمليات إنتاج محدودة مما يساهم في امتصاص الفائض في العمالة وتوظيفها[7]؛

---

[4] اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، (28 -25ماي)، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر. ص: 04

[5] محمد كربوش، (2014-2013), نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتورا علوم، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية، والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ، ص:10

[6] فريد النجار، الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم: مدخل رواد الأعمال، (2006) ، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية لمنشر، ص: 259

[7] محمد كربوش، (2014-2013)،نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص:10

- **الإبداع والابتكار**: تتميز بروح المبادرة والابتكار حيث بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بإنتاج تشكيلات متميزة؛[8]
- **الفعالية في التسيير**: تتبع الم ص م في الغالب طرقا للتسيير تتميز بالسهولة والمرونة فيما يخص الهيكل التنظيمي، فهياكلها التنظيمية بسيطة واتصالاتها مباشرة. كما ينطبق هذا الأمر على عملية اتخاذ القرارات خاصة من حيث توفر المعلومات وسرعة وصولها والفعالية في استخدامها. كما يمكن لهذه المؤسسات من استخدام أساليب التسيير الحديثة خاصة الإدارة بالتجول؛[9]
- **توفير وظائف جديدة**: هذه المؤسسات تسعى إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى بسبب نقص في مؤهلاتهم وبالتالي تدفع في العادة أجورا أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى،[10] فتعمل بذلك على تحسين مستويات المعيشة وتوزيع عوائد التنمية على مناطق الدولة المختلفة، وبالتالي تساعد أكثر على إنشاء التوازن الصناعي بين الحضر والريف.[11]

2.1.2. الخصائص السلبية:

للم ص م بعض الجوانب السلبية والنقائص التي لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها، من أهمها:

- **ارتفاع معدلات فشلها واختفاءها**: تتعرض الم ص م للفشل والموت، أو التصفية والغلق بشكل كبير، وهذا التهديد قائم على مدى حياتها، ويكون بمستوى عال في سنوات التأسيس الأولى، إضافة إلى ذلك فدورة حياتها قصيرة إذ تتأثر بأسباب

---

[8] كمال ديده، لزياري قسومة، (5-6 ماي 2013)البيئة الجبائية لم ص م في الجزائر، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم. التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص:06

[9] بغداد بنين ، عبد الحق بوقفة، (5 -6 ماي 2013)، دور الم ص م في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات الشغل، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في الم ص م الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم. التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص: 05.

[10] نفس المرجع أعلاه، ص: 04

[11] عبد الحميد عبد المطلب، التمويل والتنمية المحلية، الإسكندرية، مصر الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، ص:222

بسيطة تضع حدا لنهاية نشاطها بسبب هشاشتها، منها: استقالة موظف أساسي، خسارة زبون...إلخ؛[12]

- **قلة التخصص في العمل**: تميز إدارة الم ص م بأداء الرجل الواحد، حيث يقوم المدير(المالك) مع عدد قليل من المساعدين بوظائف الإنتاج، التمويل، الشراء، البيع والاتصالات الشخصية، كما أنه لا يوجد بها استشاريون للوظائف الإدارية المتخصصة، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل؛[13]
- **الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي**: بسبب ضعف المعرفة الإدارية وغياب التكوين، نلاحظ غياب النظرة الاستراتيجية والتخطيط المستقبلي لدى أغلب أصحاب المؤسسات الصغيرة، ويقتصر تخطيطهم على المدى الزمني البسيط المقدر ببعض الأسابيع وحتى الأيام، كما تختص باستراتيجية بديهية وغير واضحة.[14]

2. الصناعات الغذائية:

يحتل قطاع الصناعات الغذائية أهمية خاصة، حيث يعتبر قطاعا مهما في اقتصاديات معظم دول العالم، فهي تساهم في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال المساهمة في زيادة الدخل القومي، كما تقوم بدور فعال في امتصاص عنصر البطالة والحد من الاستيراد إلى جانب تشجيعها للقطاع الفلاحي وجلب الاستثمار.

1.2. تعريف الصناعات الغذائية:

الصناعة الغذائية فرع من فروع القطاع الصناعي، حيث يتم من خلالها تحويل المواد الخام الزراعية الغذائية إلى سلع جاهزة وشبه جاهزة لإشباع الحاجات الإنسانية، ومن بين التعاريف التي وردت في هذا المجال نذكر:[15]

---

[12] José St-Pierre, La gestion financière des PME (théorie et pratique), Presse de l'université du Québec Canada, P : 06

[13] أ.د/ سليمان ناصر، أ/ عواطف محسن، (28 -29 أكتوبر2014) ، قطاع لم ص م كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج المحروقات "المعوقات والحلول"، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم .التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، ص :04

[14] Olivier Torres, (25-26-27 octobre 2000), De rôle et de l'importance de spécifié de gestion des PME, 5éme congrès international francophone sur la PME, France, P :04

[15] فوزي عبد الرزاق، (2006-2007)، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، مذكرة منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتورا علوم، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر3، ص:53

- **التعريف الأول" عز الدين فراج"**، يعرف الصناعة الغذائية بأنها القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو استهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، حيث تبقى صالحة الاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية.
- **التعريف الثاني: ل " عيون عبد الكريم"**، هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف. إلخ. والاستعمال تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري.

من التعاريف السابقة الذكر يمكن القول أنها تتفق من حيث جوهر الصناعة الغذائية، على أنها فرع من فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية سواء منها النباتية أو الحيوانية قصد إشباع الحاجات الإنسانية، محافظة بذلك على قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة وتسهيل عملية نقلها من مكان إلى اخر مع بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية طويلة.

2.2. أهمية قطاع الصناعات الغذائية:

يحظى قطاع الصناعات الغذائية باهتمام كافة دول العالم لما يوفره من الفائدة التي تتكامل عدة قطاعات، بالإضافة إلى أهميته على الصعيد الاستراتيجي والأمن الغذائي ومساهمته في الاكتفاء الذاتي للدول، والاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاج المحلي على حساب الواردات التي ترتفع، ولهذا يكتسي قطاع الصناعات الغذائية أهمية اقتصادية واجتماعية نلخص أبرزها في النقاط التالية[16]:

[16] بوزيد حافظ أمين، (2013-2014)، استخدام منهجية بوكس جينكتز للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر، قسم علوم التسيير، مذكرة ماجيستر منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص:07

- توفير احتياجات الشعب من السلع التموينية والمواد الاستهلاكية، إلى جانب توفير احتياجات القوات المسلحة للأغراض الدفاعية؛
- الاستغلال الأمثل للخامات الزراعية من خلال تصنيعها والاستفادة من مخلفات الإنتاج في التغذية الحيوانية أو في منتجات أخرى للاستفادة الإنسانية؛
- تعمل الصناعات الغذائية على استقرار الأسعار في السوق بطرح مصنوعاتها المخزنة وقت عدم توفر الإنتاج الطازج؛
- تعد الصناعات الغذائية من الأنشطة التي تساعد على النمو الاقتصادي للبلاد، كما تدعم النمو الإقليمي المتوازن للمناطق المختلفة للدولة؛
- توفير فرص عمل جديدة في الصناعات الغذائية، وكذا في مدخلات هذه الصناعة مما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة وارتفاع مستوى المعيشة، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي؛
- إمكانية تصدير الفائض من المنتجات الزراعية التي يصعب تصديرها على صورتها الطازجة أو التي تتحسن اقتصاديات تصديرها وهي مصنعة مقارنة بتصديرها وهي طازجة؛
- تحل محل الواردات التي تستوردها الدولة من مخرجات هذه الصناعات، ما يغطي العجز في توفير المواد الغذائية إضافة إلى اعتبارها مورد كسب للعملة الصعبة بخفض الواردات أو زيادة الصادرات.

ثانيا، الجانب التطبيقي للدراسة:

ستناول في الجزء التطبيقي واقع الم ص م للصناعات الغذائية في الجزائر من خلال تسليط الضوء على مدى مساهمة الم ص م في قطاع الصناعات الغذائية من حيث تطور الاستثمار وتعدادها في هذا القطاع، وإبراز أهميتها في الاقتصاد الوطني باعتبار الم ص م حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية في الجز ائر:

1.1. تطور الاستثمار في قطاع الصناعة الغذائية:

يعتبر الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية على المستوى العالمي من الأنشطة التي تحقق مردودا اقتصاديا عاليا، نتيجة تزايد الطلب على المواد الغذائية وعدم وجود تغطية كاملة لهذا الطلب، حيث عرفت الجزائر على مسارها التاريخي تفاوت أهمية الاستثمار في هذا المجال، والذي لخصناه في الجدول الآتي:

الجدول 02: تطور الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجز ائر لفترة (1962-2015)

الفترة	مراحل التطور
1967-1962	زيادة على ما ورثته الجزائر عن الحقبة الاستعمارية من مشروعات ناشطة في الصناعات الغذائية، فقد قامت ببناء مشروعات جديدة لتدعيم هذا النوع من الصناعات من خلال توجيه الاستثمار بشقيه العام والخاص، حيث شكلت نسبة الاستثمارات في هذه الصناعة 25% من مجمل الاستثمارات المخصصة للصناعة خلال هذه الفترة من القطاع العام، وقد بلغت نسبة 09% في القطاع الخاص.
1969-1968	بلغ حجم الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة 4.11 مليار دج، وقد كان نصيب الصناعات الغذائية 519 مليون دج، الذي حظي هذا الفرع بالاهتمام مقارنة بالصناعات الأخرى وذلك نظرا لاهتمام السلطات بتحقيق الاكتفاء الذاتي.
1974-1970	عرفت الاستثمارات العمومية في فرع الصناعات التحويلية تطورا متميزا مقارنة بالفترة السابقة، حيث بلغت الاستثمارات المنجزة 36.31 مليار دج منها 20 مليار للصناعة، أي 55% من إجمالي الاستثمار، وكان نصيب الصناعات الغذائية منها 1678 مليون دج وجاء هذا القطاع في المرتبة الثانية من حيث المبالغ المستثمرة في الفروع الصناعية.
1979-1975	بلغت الاستثمارات في القطاع الصناعي 74.15 مليار دج وقد كان المبلغ الكلي للاستثمار 121.23 مليار دج، وكان نصيب الصناعات الغذائية 3799 مليون دج، فخلال هذه الفترة سجل تراجع لهذا الفرع مقارنة بالفروع الصناعية الأخرى التي تنتمي إلى قطاع الصناعات الخفيفة. وكانت أنذاك تمثل 13 مؤسسة في قطاع الصناعة الغذائية من مجموع 356 م ص م.
1984-1980	بلغ حجم الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي 74.66 مليار دج وكان نصيب الصناعة الغذائية 2.5 مليار دج، وكان عدد الم ص م أنذاك 18 مؤسسة.
1989-1985	تم إعادة توجيه الاستثمارات نحو قطاع الصناعة الخفيفة بدل الصناعة الثقيلة التي عرفت اهتماما خلال الفترات السابقة، وقد خصص لفرع الصناعات الغذائية مبلغ قدر بـ 8.7 مليار دج أي

	5.1% من إجمالي الاستثمارات الصناعية، وهو ما يؤكد اتجاه الدولة على تشجيع الصناعة الغذائية والتشجيع على احلال نمط التصنيع القائم على إحلال الواردات وتشجيع الصادرات.
1995-1990	في هذه الفترة كانت معالم سياسة الدولة الاتجاه نحو اقتصاد السوق بترك المجال للقطاع الخاص وتراجع القطاع العام، حيث شهد الاستثمار في فرع الصناعة الغذائية تراجع ملحوظ من 3250 مليون دج عام 1990 لتصل في 1995 بمبلغ يقدر بـ 1475 مليون دج والذي كان 990 مليون عام 1992، وفي المقابل تطور عدد الم ص م الخاصة في هذا المجال، وعرفت هذه الفترة خلق وكالة ترقية ودعم الاستثمار وانطلاق عميلة الخوصصة على المؤسسات العمومية.
2014-1996	عرفت الدولة خلال هذه الفترة مختلف الاصلاحات على كافة المجالات بما فيها مجال الصناعة الغذائية وهذا كآليات لدخول اقتصاد السوق ففي سنة 2001 صدر قانون توجيهي من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإصدار مجموعة نصوص قانونية متعلقة بالخوصصةّ وإنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار وإنشاء المجلس الوطني للاستثمار. وقد بلغت عدد المشاريع المستثمرة في القطاع الصناعي سنة 2014 بـ 885 مشروع حيث قدر مبلغ الاستثمار سنتي 2013 و 2014 على التوالي بـ58.3 و165.4 مليار دج .[17]
2018-2015	كشف وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار أن مخطط العمل الاستراتيجي في أفق 2014 يهدف إلى رفع هوامش تطوير المؤسسات الناشطة في الصناعة الغذائية لا سيما الحبوب، الزيوت، السكر، الألبان، المخبوزات والمشروبات وصولا إلى الطماطم والأجبان والتمور وغيرها، نظرا لارتفاع الطلب المحلي على المواد الغذائية مع عدم وجود تغطية كاملة لهذا الطلب من قبل المؤسسات المحلية.[18] حيث بلغت عدد المشاريع المستثمرة في هذا القطاع 613 مشروع من إجمالي عدد المشاريع الصناعية التي قدرت بـ 2124 مشروع، أي ما يعادل نسبة 28.86% هذا في سنة 2015، اما سنة 2016 فقد بلغت هذه المشاريع 711 مشروع من إجمالي عدد المشاريع الصناعية التي قدرت بـ 2509 مشروع، أي ما يعادل نسبة 28.34% الذي بلغ مبلغ الاستثمار ب 179.423 مليون دينار جزائري، لتشهد سنة 2018 تناقص عدد المؤسسات المصرح بها لتصل 575 مشروع من إجمالي القطاع الصناعي 2293 مشروع لتمثل نسبة 25%.[19]

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على بوزيدي حافظ أمين، (2013-2014) ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 16-35.

[17] احصائيات مقدمة من وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ص 18

[18] http://elaph.com/Web/Economics/2011/5/657379.html , consulté : 15/03/2017.

[19] http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2015 , consulté : 15/03/2017 et année 2016 consulté : 01/01/2018 et année 2018 consulté le 05/06/2019.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن قطاع الصناعات الغذائية عرف تذبذب في نموه، لكن الدولة حاليا وضعت هذه الصناعة من بين أولوياتها للتنمية التي شملت خمسة قطاعات،التي قدمت عدة تحفيزات للمستثمرين من تحفيزات ضريبية وجبائية وتسهيلات الممنوحة من قبل البنوك، من أجل تشجيع وتوجيه الاستثمار لهذا القطاع والنهوض به.[20]

1.2. تطورتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية:

يمكن تسليط الضوء على تعداد الم ص م بصفة عامة والم ص م في قطاع الصناعات الغذائية بصفة خاصة من خلال الجدول أدناه لفترة خمسة سنوات من 2013 إلى غاية 2017.

جدول رقم 03: تطورتعداد الم ص م في الجزائرخلال الفترة 2013- 2017

طبيعة الم ص م	2013	2014	2015	2016	2017
أشخاص طبيعية	142169	159960	178994	211083	222570
الصناعات التقليدية	175676	194562	217142	235242	242322
الأشخاص معنوية	459414	496989	537901	575906	609344
مجموع المؤسسات الخاصة	777259	851511	934037	1022231	1074236
المؤسسات العمومية	557	542	532	390	267
المجموع	777816	852053	934569	1022621	1074503
نسبة المؤسسات الخاصة من مجموع المؤسسات %	99,93	99,94	99,94	99,96	99,98
نسبة الأشخاص المعنوية من المؤسسات الخاصة %	59,11	58,37	57,59	56,34	56,72

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

فمن خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ تزايد عدد الم ص م في الجزائر خلال الفترة 2013-2017 بنسبة 38% التي كانت هذه الزيادة قبل خمس سنوات بـ 100% مع سيطرة القطاع الخاص بنسبة 99% التي قدرت في سنة 2017 بـ 99.98% وهذه النسب ولو نقوم بالرجوع لعشر سنوات الأخيرة نجد أن هذا التزايد المستمر كان بمعدلات متقاربة

[20] http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir consulté : 01/01/2018.

نسبيا إلى غاية 2008 أين شهد قفزة كبيرة وهذا راجع إلى احتساب أصحاب المهن الحرة (الأشخاص الطبيعيين) ضمن تعداد الم ص م الخاصة، ونلاحظ من مجموع الم ص م الخاصة أن هناك نسبة 56.72% منها تأخذ شكل شركات (أشخاص معنوية) لسنة 2017، على عكس الم ص م العمومية التي تشهد انخفاضا مستمرا وهذا راجع لعمليات الخوصصة التي طالت العديد منها.

إن تتبع المراحل السابقة يعكس جليا سياسة الدولة التي تهدف إلى الاعتماد على القطاع الخاص، ووعي أفراد المجتمع عموما لاسيما الشباب من خلال إقامة مشروعاتهم الخاصة بدلا من الاعتماد على الدولة في توفير مناصب شغل لهم، خاصة وأن الدولة أنشأت هيئات دعم للم ص م.

وفي مسار هذا التطور شهدت أيضا الم ص م التي تنشط في قطاع الصناعة وبالخصوص الصناعات الغذائية التابعة للقطاع الخاص تطورا ملحوظا باعتبار أن القطاع الخاص أصبح يمثل تقريبا 99.9 %من مجمل الم ص م لفترة الدراسة، لذا سنبرز في الجدول الآتي تطور تعداد الم ص م في قطاع الصناعة والصناعة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2013-2017 للقطاع الخاص.

الجدول 04 : تطورتعداد الم ص م في قطاع الصناعة والصناعات الغذائية في الجز ائر خلال الفترة 2013- 2017

طبيعة الم ص م	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الم ص و م في قطاع الصناعة	73037	78108	83701	89597	94930
نسبة النمو %	8,18	6,94	7,16	7,04	5,95
عدد الم ص و م للصناعات الغذائية	21 624	23 075	24 746	26 635	28 616
نسبة النمو %	7	7	7	8	7
نسبة الم ص و م الصناعة الغذائية من مجمل الم ص م في قطاع الصناعة %	30	30	30	30	30
نسبة الم ص و م الصناعة الغذائية من مجمل الم ص م الخاصة %	5	5	5	5	5

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

من خلال الجدول نجد أن عدد الم ص م في قطاع الصناعات الغذائية في ارتفاع مستمر ليعرف ثباتا لثلاث السنوات الأخيرة 2013-2014-2015 مما يدل على استقرار هذا القطاع، لكن بالرجوع للخلف ففي سنة 2002 كان عدد المؤسسات الناشطة في هذا القطاع 12353 مؤسسة أي سجل معدل نمو 100% في سنة 2015 و117% في سنة 2016، الذي يعتبر قفزة معتبرة في قطاع الصناعات الغذائية والتي تشكل نسبة 30% من مجمل المؤسسات الصناعية في القطاع الخاص وهذا خلال كل فترة الدراسة.

حيث يشهد قطاع الصناعة نسبة مساهمة في القطاع الخاص لم ص م تتراوح بين 15% و 18% و من هذا القطاع تساهم الصناعات الغذائية بنسبة ثابتة تقدر بـ 5%، الذي يمكن إرجاع هذا الثبات لمسايرة تزايد تعداد هذه المؤسسات مع تزايد تعداد الم ص م الخاصة بصفة عامة والمؤسسات الصناعية بصفة خاصة، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل 01 : تطور تعداد الم ص م في القطاع الخاص (الإجمالي / قطاع الصناعة / قطاع الصناعات الغذائية) في الجزائر خلال الفترة 2009- 2016

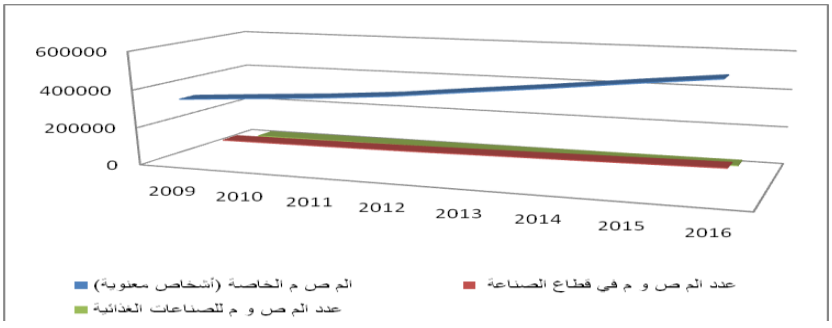

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

1.3. تطور حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية:

من خلال دراسة تطور تعداد الم ص م في قطاع الصناعات الغذائية لاحظنا التزايد المستمر لهذه المؤسسات بنسبة 100% عند المقارنة بين سنة 2002 و 2017، ويرجع ذلك إلى تزايد عددها مقارنة مع وفياتها الشكل أدناه يوضح لنا حركة تسجيلات هذه المؤسسات خلال السنتين 2016-2017.

الشكل 02 : تطورحركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية خلال 2016-2017

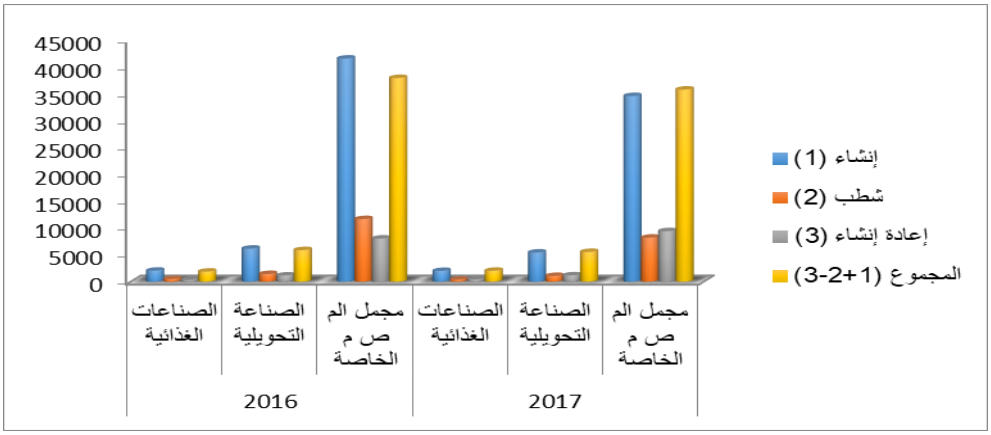

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد المؤسسات المنشأة حديثا مرتفعة مقارنة بالشطب وإعادة الإنشاء مما يدل على التوجه إلى إنشاء المؤسسات في القطاع، ففي سنة 2017 أنشئت 2014 مؤسسة ليصل مجموع المؤسسات الناشطة في هذا المجال إلى 28 616 مؤسسة حيث تمثل نسبة إنشاء المؤسسات في هذا المجال 37% من مجمل المؤسسات الصناعية المنشأة و5,8% من مجمل المؤسسات هذا سنة 2017، أما سنة 2016 فكانت على التوالي 30% و4%، وقد جاء هذا كنتيجة للإجراءات والتحفيزات المقدمة للقطاع الخاص بعد اعتماد قانون الخوصصة والتخفيضات الجبائية والجمركية والامتيازات المتضمنة في قوانين الاستثمار، التي سمحت باندماجهم في مجال الاستثمار وبالخصوص في هذا القطاع.

2. **أهمية الم ص م للصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني:**

أصبحت الم ص م تحتل مكانة اقتصادية مهمة في جميع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر، من بينها الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية فهي تشكل حلقة مهمة في الصناعة التحويلية ووسيلة أساسية لتحويل المواد الخام الزراعية إلى منتجات ذات قيمة مضافة وتحقيق الأمن الغذائي، ومن أهم مجالات مساهمتها نذكر:

1.2. مساهمة الم ص م للصناعات الغذائية في القيمة المضافة:

تساهم الم ص م في توليد القيمة المضافة سواء كانت خاصة أو عمومية وفي معظم فروع النشاط، حيث عرف قطاع الصناعات الغذائية تطورا ملحوظا في مساهمته في القيمة المضافة، والجدول الموالي يبرز ذلك:

الجدول05: مساهمة الم ص م للصناعات الغذائية في القيمة المضافة بالجزائر خلال الفترة 2011-2015

السنوات	2012		2013		2014		2015		2016	
مساهمة الم ص م للصناعات الغذائية في القيمة المضافة (مليار دج)										
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
خاص	232,2	87,25	249,17	87,28	288,98	87,39	307.36	86.89	389,57	87,47
عام	33,93	12,75	36,3	12,72	41,71	12,61	46,35	13,1	48,8	12,53
المجموع	**266,13**	**100**	**285,48**	**100**	**330,69**	**100**	**353,71**	**100**	**389,57**	**100**
إجمالي مساهمة الم ص م في القيمة المضافة (مليار دج)										
	6606		7634		8527		9237,87		9130,23	
نسبة مساهمة الم ص م للصناعات الغذائية من إجمالي مساهمة الم ص م في القيمة المضافة%										
	4,03		3,74		3,89		3,83		4,26	

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

من خلال الجدول يمكن إبداء أهم ملاحظة أن القطاع الخاص لهذا النشاط يحتل الصدارة من حيث إرتفاع نسبة مساهمته الفعالة في القيمة المضافة، إلى جانب تقهقر القطاع العام وأن الزيادة المسجلة من خلال المجموع للقطاعين كان سببها القطاع الخاص، ويرجع ذلك لاعتبار القطاع الخاص حديث النشأة في أغلب مؤسساته عند مقارنته مع القطاع العام، وتميزه بحداثة وسائل الإنتاج والتكنولوجيا العالية ما أدى إلى تفوقه في جل الميادين، ومساهمته في تزايد مستمر التي تتراوح خلال فترة الدراسة بين 86.14%-87.47% من مجموع القيمة المضافة للقطاعين لهذا النشاط، أما من ناحية نسبة المساهمة من إجمالي القيمة المضافة لكل القطاعات فهي تتراوح تقريبا 4% وهي نسبة معتبرة التي مثلت سنة 2016 بـ4,26%.

2.2. مساهمة الم ص م للصناعات الغذائية في الإنتاج الوطني:

تمثل الم ص م الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية ككل نسبة تتراوح بين 30% إلى 44% من مساهمتها في الإنتاج الوطني، والجدول الموالي يبرز ذلك كما يلي:

الجدول 06: تطور مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الإنتاج الوطني خلال الفترة 2013-2016.

السنوات	2013	2014	2015	2016
القيمة (ملياردج)	1048.1	1131.6	1087.9	870.36
معدل النمو%	-	7.9	3.86-	%20-
إجمالي مساهمة الم ص م في الإنتاج الوطني (ملياردج)	2343.1	2593.1	2824.45	2891.02
نسبة مساهمة الم ص م للصناعات الغذائية من إجمالي مساهمة الم ص م في الإنتاج الوطني%	43.63	44.7	38.51	30.1

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

3.2. مساهمة الم ص م للصناعات الغذائية في التشغيل

يعتبر قطاع الم ص م من أهم القطاعات الفاعلة في توفير مناصب الشغل في الجزائر، وذلك نتيجة الانتشار السريع لها ومساهمتها في إمتصاص البطالة، والجدول التالي يبرز ذلك:

الجدول 07 : عدد مناصب الشغل المصرح بها في الم ص م خلال الفترة 2009-2016.

طبيعة الم ص م	2013	2014	2015	2016
خاص	1953636	2110665	2327293	2511674
معدل النمو	8,49	8,04	10,26	7.92
عام	48256	46567	43727	29024
معدل النمو	1,86	-3,50	-6,10	33.62-
المجموع	2001892	2157232	2371020	2540698

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

من خلال الجدول نجد أن القطاع الخاص هو المهيمن من خلال توفير مناصب شغل دائمة المتزايدة سنة تلوى الأخرى بمعدل قدر بـ 98.86% سنة 2016 على عكس القطاع العام الذي يعرف انخفاضا مستمر، وهذا كما سبق قوله نتيجة السياسة المنتهجة من قبل الدولة من عملية الخوصصة.

وباعتبار أن قطاع الصناعات الغذائية يشكل 30% من المؤسسات الصناعية و5% من مجمل الم ص م في القطاع الخاص، وتعتبر من أهم الفروع ذات كثافة عمالية وبالتالي فهي تساهم في الحد من البطالة وتوفير مناصب شغل، ففي سنة 2014 صرح فقط بنسبة 78% من العمل في قطاع الصناعات الغذائية لدى الصندوق الوطني للضمان الإجماعي لتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء، وقدرت كتلة الأجور لهذا القطاع خلال السنتين 2013 و 2014 حسب الجدول الآتي:

الجدول 08: كتلة الأجور في قطاع الم ص م للصناعات الغذائية لسنتي 2013-2014.

السنوات	2013	2014	التطور%
كتلة الأجور (مليار دج)	46,3	47,5	2,5
الحصة من القطاع الصناعي %	23,31	21,81	

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

4.2. مساهمة الم ص م للصناعات الغذائية في التجارة الخارجية:

يمكن إظهار مساهمة الم ص م للصناعات الغذائية في قطاع التجارة الخارجية من خلال دراسة تطور الصادرات والواردات الجزائرية والذي سيفصل فيه كما يلي:

1.4.2. المساهمة في زيادة الصادرات:

يعتبر قطاع الم ص م أهم قطاع مصدر للمنتوجات خارج المحروقات لا سيما في قطاع الصناعات الغذائية، حيث تمثل المحروقات أساس صادراتنا إلى الخارج فخلال سنة 2016 قدرت بنسبة 93.84% من إجمالي الصادرات مع انخفاض مقارنة مع سنة 2015 بمعدل 17.12%، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات لا تزال هامشية بنسبة

6.16% فقط من إجمالي الصادرات، مع تسجيل انخفاض مقارنة مع سنة 2015 بمعدل 9.55%، والجدول أدناه يوضح تطور الصادرات المواد الغذائية للفترة 2012-2016.

الجدول09: تطور قيمة (بمليون دولار أمريكي) الصادرات في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2012-2016

السنوات	2012	2013	2014	2015*	2016*	التطور(%)
القيمة (مليون دولار أمريكي)	315	402	323	235	327	39.14
النسبة من إجمالي الصادرات %	0.44	0.62	0.51	0.67	1.13	-

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات موقع الجمارك الجزائرية على الموقع
http://www.douane.gov.dz et *
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

يظهر الجدول تفاوت في قيمة الصادرات في قطاع الصناعات الغذائية وهذا راجع للخطط التنموية التي شهدتها الجزائر على الم ص م في مجال ترقيتها وتطويرها، حيث سجل انخفاض من سنة 2014 لسنة 2015 بمعدل 27.55% مع زيادة جد معتبرة في سنة 2016 بمعدل نمو يقدر بـ 39.14% ويمكن إرجاع هذه الزيادة لتزايد عدد الم ص م لقطاع الصناعات الغذائية بنسبة زيادة سنوية بـ 15% وبالغة عددها سنة 2016 بـ 26635 مؤسسة، وهو راجع لسياسة الدولة المنتهجة على تشجيع الإنتاج المحلي مما أثر على حجم الصادرات، بالتالي عاد بالإيجاب على خزينة الدولة، إلا أن مساهمة الصناعات الغذائية لا تمثل إلا نسبة جد ضئلية تقدر بـ 1% من إجمالي الصادرات.

2.4.2. المساهمة في تخفيض الواردات:

لإعطاء فكرة عن تطور الواردات الجزائرية للسلع الغذائية خلال الفترة 2012-2016، نعرض الجدول الأتي:

جدول رقم 10: تطور الواردات للسلع الغذائية خلال الفترة 2012-2016

السنوات	2012	2013	2014	2015*	2016*	التطور(%)
القيمة (مليون دولار أمريكي)	9022	9580	11005	9316	8224	11.72-
النسبة من إجمالي الواردات %	17.91	17,41	18,9	18,02	17.6	-

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات موقع الجمارك الجزائرية على الموقع

http://www.douane.gov.dz et *

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

يلاحظ من خلال الجدول تطور الواردات بالنسبة للسلع الغذائية التي تعرف تذبذب خلال فترة الدراسة، وتتراوح نسبة الواردات لهذه السلع من إجمالي الواردات بين 14% و20% ، وهذا دال على عدم تغطية الطلب المحلي للمواد الغذائية من قبل المؤسسات المحلية.

لكن نلاحظ تفاوت في الواردات خلال فترة الدراسة بين الارتفاع والانخفاض لكن بعد سنة 2014 عرف انخفاضا مستمر، حيث وجد أنه في سنتي 2014 و2015 شهد استيراد المنتجات الغذائية انخفاضا بمعدل قدر بـ 15% وفي سنة 2016 انخفض بمعدل 11.72% وهذا دال على التغطية النسبية للم ص م للسلع الغذائية المحلية الذي ويعكس مدى اعتماد السوق الوطنية على الواردات رغم دخول القطاع الخاص في الفترة الأخيرة بشكل مكثف وزيادة على السياسة المنتهجة من قبل الدولة من تخفيض حجم ونوع المواد المستورة، وهذا الانخفاض سيقلل من نفقات الدولة بالعملة الصعبة وبالتالي التقليل من العجز التي تشهده خزينة الدولة.

وعند المقارنة بين الصادرات والواردات السلع الغذائية نجد أن واردات الدولة الجزائرية للسلع الغذائية أكبر بكثير من صادراتها التي تتجاوز 39 مرة، وهذا يعني أن قطاع الصناعات الغذائية لا يزال يشهد صراع لأجل تحقيق التغطية الكلية للطلب المحلي وتحويل الفائض للخارج.

خاتمة

بناء على ما سبق يمكن أن نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تشهد تطورا كبيرا، لإدراك الجزائر أن الرهان على م ص م يعد أحد الخيارات الاستراتيجية للاقتصاد الجزائري، من أجل تنويع مصادر دخله ومواجهة التحديات التي تنتظره محليا وخارجيا، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الوطني وفتح المجال للاستثمارات الخاصة والأجنبية، لاسيما في مجال قطاع الصناعة عموما والصناعات الغذائية خاصة.

فهذا القطاع يعتبر بدوره أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري، ويشكل نسبة 30% من مجمل المؤسسات الصناعية في القطاع الخاص، وتأتي أهميته، كونه يساهم في التشغيل، وزيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي كما أن له أهمية أساسية في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها. إضافة أنه يشكل علاقة تكامل بين مختلف الفروع الاقتصادية، وحلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

بالرغم أن الجزائر قد أبدت إرادة قوية وبذلت جهود معتبرة، من خلال مختلف البرامج والاستراتيجيات التنموية التي أطلقتها، بهدف إعطاء دفعة حركية لإنشاء نسيج من الم ص م لتشكيل نسيج صناعي جديد يتماشى والتطورات الاقتصادية الجديدة وبالخصوص في فرع الصناعات الغذائية إلا أنه لم يرق إلى مستوى التحديات التي تواجه هذا الفرع سواء من حيث:

- توفير وإشباع الحاجات الغذائية للسكان خاصة في المدن والسكان المعوزين؛
- أو تخفيض الواردات من المنتجات التامة الصنع النهائية من خلال اعتماد سياسة إحلال الواردات.

وتعتبر مسألة التنسيق بين القطاع الزراعي والصناعي الغذائي أساسية في حل العديد من المشاكل والضغوطات منها مسألة المواد الخام الفلاحية ونقصها.

إضافة إلى هذا، تبين لنا من دراستنا الميدانية ما يلي:

- هيمنة القطاع الخاص على الم ص م والتي تشكل نسبة 99,9% من إجمالي الم ص م؛

- يتميز هيكل الصناعات الغذائية في الجزائر بكثرة الم ص م ذات الطابع الخاص؛
- تشكل الم ص م للصناعات الغذائية 30% من مجمل المؤسسات الصناعية و5% من مجمل الم ص م وهذا في القطاع الخاص؛
- زيادة تعداد الم ص م الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية من 2002 لغاية 2017 بمعدل نمو 100%، والتي تعتبر قفزة جيدة في هذا القطاع؛
- تساهم الم ص م للصناعات الغذائية في القيمة المضافة بمعدل 4%، وفي الإنتاج الوطني بنسبة تتراوح بين 45% و30% خلال الفترة 2013-2016.
- أن قطاع الصناعات الغذائية لا يزال يشهد صراع لأجل تحقيق التغطية الكلية للطلب المحلي وتحويل الفائض للخارج.

المراجع:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 02 الصادرة في 11 جانفي 2017.
2. اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، (28 -25ماي، 2003),**التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر.
3. محمد كربوش، **نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، (2013/2014) ، مذكرة منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتورا علوم، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان .
4. فريد النجار، (2006)، **الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم: مدخل رواد الأعمال**، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية المنشر، ص: 259.
5. كمال ديده، لزباري قسومة، (5-6 ماي 2013)، **البيئة الجبائية لم ص م في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم . التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.

6. بغداد بنين ، عبد الحق بوقفة، (5-6 ماي 2013)، **دور الم ص م في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات الشغل**، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في الم ص م الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم .التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.
7. عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل والتنمية المحلية** الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
8. أ.د/ سليمان ناصر، أ/ عواطف محسن، (28 -29 أكتوبر 2014) **قطاع لم ص م كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج المحروقات "المعوقات والحلول"**، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم .التسيير، جامعة مسيلة.
9. فوزي عبد الرزاق،(2006-2007)، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي**، قسم علوم الاقتصادية، مذكرة منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتورا علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
10. بوزيد حافظ أمين،(2013-2014) ، استخدام منهجية بوكس جينكتز للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر، قسم علوم التسيير، مذكرة ماجيستر منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
11. Olivier Torres, **De rôle et de l'importance de spécifié de gestion des PME**, (25-26-27 octobre 2000), 5éme congrès international francophone sur la PME, France, P : 04.
12. José St-Pierre, **La gestion financière des PME (théorie et pratique)**, Presse de l'université du Québec Canada, P :06
13. http://elaph.com/Web/Economics/2011/5/657379.html , consulté : 15/03/2017.
14. http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2015 , consulté : 15/03/2017 et année 2016 consulté : 01/01/2018.
15. http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir consulté : 01/01/2018.